

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

يوليو 2017

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
1	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
6	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية
8	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
11	4.1 تطور معدل التضخم
13	5.1 التطورات النفطية
18	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية
18	1.2 التقرير الربعي الثاني لعام 2017 لميزانية المملكة العربية السعودية
20	1.1.2 هيكل الإيرادات
21	2.1.2 هيكل المصروفات
22	3.1.2 العجز والتمويل والدين العام
24	2.2 تقرير مناخ الاستثمار بدولة الكويت 2017
25	3.2 دولة الإمارات العربية المتحدة: قضايا مختارة
30	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
31	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
31	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي
32	2.1.3 معدل التضخم
33	3.1.3 معدل البطالة
35	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
35	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي
36	2.2.3 معدل التضخم
36	3.2.3 معدل البطالة

مقدمة

يحتوي تقرير هذا الشهر ثلاثة أقسام. يتناول الأول التطورات الاقتصادية المحلية من حيث تطورات أسعار صرف الدينار الكويتي مع أهم العملات: الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. ثم يهتم بأهم التطورات في سوق الأوراق المالية، والسياسة النقدية والتطورات المصرفية. ثم الإشارة إلى أهم التطورات النفطية. في حين يتناول القسم الثاني ملخصاً لأهم ما ورد في تقرير الربع الثاني للميزانية العامة في المملكة العربية السعودية لعام 2017 مقارنة مع الربع الأول. لينتقل القسم الثاني إلى عرض ملخص لتقرير القسم الاقتصادي بالسفارة الأمريكية عن مناخ الاستثمار بالدولة لعام 2017. مع اهتمام القسم الثالث بأهم التطورات الاقتصادية العالمية الممثلة في آخر تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة في الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

يهتم هذا القسم، الأول، بأهم التطورات الاقتصادية المحلية من حيث تطور سلوك أسعار صرف أهم العملات الأجنبية أمام الدينار خلال شهر يوليو 2017. بالإضافة إلى تطور المؤشرات في سوق الأوراق المالية، وتطورات الأوضاع المصرفية، وأوضاع مديونية شركات الاستثمار وتراجعها، وتطور أوضاع إصدار السندات من قبل بنك الكويت المركزي، وتطورات العرض النقدي، ومعدل التضخم للشهر المذكور. وأخيراً التطورات النفطية.

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي تراجعاً ملموساً خلال شهر يوليو ليصل إلى 301.85 فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة انخفاض بلغت 0.53%، مقارنة مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك 303.45 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار هو مستواه في مطلع الشهر، بينما كان المستوى الأدنى في نهاية الشهر.

وكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار وكذلك مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى قد سجل استقراراً في بداية الشهر بعد ظهور بيانات ايجابية في الولايات المتحدة من أهمها النمو القوي لقطاع التصنيع الأمريكي. وخلال الفترة ما بين 3 و9 يوليو انخفض سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي والعملات الأخرى متأثراً بالانقسام الواضح في مجلس الاحتياط الفيدرالي والذي ظهر في محضر اجتماع المجلس الذي صدر في 5 يوليو حول موعد بدء تخفيض الميزانية العمومية للمصرف، بالإضافة إلى بيانات سوق العمل الأمريكية التي كشفت عن تباين يشير إلى استمرار حالة عدم اليقين. وأظهر محضر اجتماع مجلس الاحتياط نية أعضاء المجلس في خفض السياسات التيسيرية الضخمة بمقدار قليل وبشكل تدريجي، وتجنب محضر الاجتماع إرسال أية إشارة مقلقة للأسواق.

وارتفع مؤشر الدولار الأمريكي في 10 يوليو في إطار تصحيحي في ظل محاولة تفسير نتائج محضر اجتماع الفيدرالي وبيانات سوق العمل الأمريكية. كما ارتفعت عوائد السندات الأمريكية لعشرة سنوات، وعلى الرغم من ارتفاع الدولار أمام كل العملات الرئيسية عدا الدولار الكندي، إلا أن مؤشر الدولار الأمريكي حافظ على مساره الهابط. وفي الفترة اللاحقة وحتى 25 يوليو انخفض سعر صرف الدولار مقابل الدينار وسلة العملات الرئيسية الأخرى بعد ظهور بيانات أضعف من المتوقع حول أسعار المستهلكين ومبيعات التجزئة في يونيو مما أثار الشكوك حول مستقبل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وما إذا كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيزيد أسعار الفائدة مرة أخرى خلال العام 2017. وشهدت حركة الدولار تأرجحاً في الفترة ما بين 25 و31 يوليو حيث هبط مؤشر الدولار الأمريكي إلى مستواه الأدنى في 13 شهراً. وتأثر بضغط عدة فقد صوت مجلس الشيوخ الأمريكي في 26 يوليو برفض اقتراح إلغاء قانون الرعاية الصحية (أوباما كير) مع مهلة عامين للاتفاق على قانون جديد. وعزز ذلك نشر بيانات سلبية حول تباين معدلات النمو حيث ارتفع النمو الاقتصادي الأمريكي بوتيرة أسرع من وتيرة النمو في معدلات الأجور. ويبين الشكل البياني (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و31 يوليو.

شكل (1): سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي في يوليو 2017



ومن ناحية أخرى، ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر يوليو ليصل إلى 354.34 فلساً بنسبة ارتفاع 2.37%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته عندها 346.15 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 354.98 فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 343.84 فلساً.

وكان سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي قد تراجع خلال الفترة ما بين 1 و6 يوليو بعد ظهور بيانات رسمية تشير الى أن أسعار المستهلكين في منطقة اليورو قد أظهرت تراجعاً خلافاً للمتوقع في شهر يونيو الماضي، وبلغ معدل البطالة في منطقة اليورو نسبة 9.3% في مايو 2017 مستقراً بالمقارنة مع شهر أبريل 2017، ومنخفضاً من 10.2% في مايو 2016. وفي الفترة ما بين 7 و23 يوليو ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي حيث أشارت بيانات إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.3% في منطقة اليورو، كما بلغ التضخم السنوي في منطقة اليورو 1.3% في يونيو 2017، وبنسبة انخفاض طفيفة بلغت 0.1% من 1.4% في شهر مايو وتعود أسباب الانخفاض الى التراجع في قطاع الاتصالات، بينما ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج

وانخفض سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و12 يوليو حيث أعلن اتحاد العمال لدى بنك إنجلترا المركزي بأن موظفين البنك سيتجهون إلى الإضراب عن العمل لمدة أربعة أيام ابتداء من 31 يوليو وذلك للمطالبة بزيادة الرواتب حيث كانت الزيادة لآخر سنتين أقل من معدل التضخم. وتراجعت انتاجية الموظفين في بريطانيا بنسبة 0.5% خلال الربع الأول من 2017 لتصل إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة المالية لعام 2008، كما انخفض الدخل الشخصي المتاح الحقيقي في بريطانيا بنسبة 2% خلال الربع الأول من 2017 مقارنة بنفس الفترة من 2016، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم إلى 2.3% في شهر مارس الماضي، وتراجع إنتاج قطاع الصناعة والبناء في بريطانيا خلال شهر مايو الماضي، حيث انخفض إنتاج الصناعة بنسبة 0.2% في مايو مقابل شهر أبريل وانخفض إنتاج البناء بنسبة 1.2% في مايو مقابل شهر إبريل، كما ارتفع العجز التجاري للسلع والخدمات بواقع 1 – 3.1 مليار جنيه ما بين إبريل ومايو 2017.

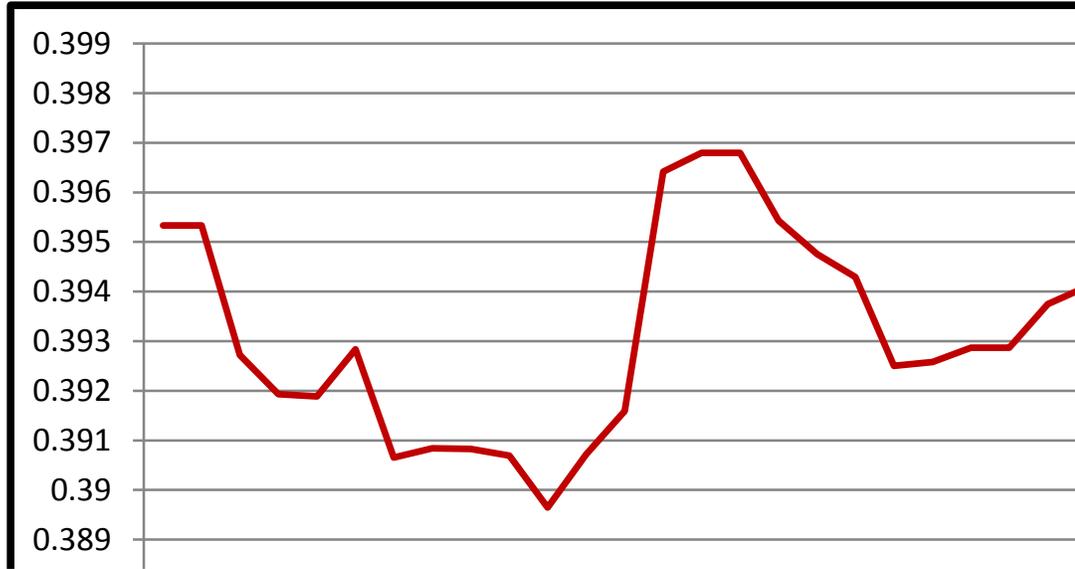
وفي الفترة ما بين 12 و16 يوليو ارتفع سعر الجنيه بعد تراجع معدل البطالة في بريطانيا خلال الثلاثة أشهر حتى مايو بنسبة 0.2% ليصل إلى أدنى مستوى منذ عام 1975، وانخفض عدد العاجزين عن العمل بواقع 64 ألف شخص ليصل الإجمالي إلى 1.49 مليون شخص، وخلال الفترة أظهرت بيانات إيجابية ارتفاع عدد السواح في بريطانيا بنسبة 10% خلال الربع الأول من 2017 مقارنة بنفس الفترة من 2016 ليصل إجمالي عدد الزائرين 8.3 مليون شخص، وجاء سبب الارتفاع أثر انخفاض سعر صرف الجنيه الإسترليني، وتم إنفاق 4.4 مليار جنيه خلال الزيارة، وأشار الاستبيان الصناعي بأن 42% من الشركات البريطانية ترى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيؤثر سلباً على خططها الاستثمارية الأمر الذي يستدعي قيام الحكومة البريطانية بضمان صفقة تجارية مع الاتحاد الأوروبي.

وفي الفترة ما بين 16 و21 يوليو انخفض سعر صرف الجنيه حيث تم الاعلان عن تراجع معدل التضخم في بريطانيا ليصل إلى 2.6% خلال شهر يونيو مقابل 2.9% في شهر مايو وذلك بسبب انخفاض أسعار الوقود، وارتفعت مبيعات التجزئة في بريطانيا بنسبة 0.6% في شهر يونيو

الماضي وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع المنزلية والملابس وملبوسات القدم. من جانب آخر انخفضت مبيعات المنازل في بريطانيا بنسبة 3.3% خلال شهر يونيو الماضي ليصل عدد الصفقات السكنية إلى 96,910 وحدة، بينما ارتفع الدين العام البريطاني إلى 6.9 مليار جنيه في يونيو الماضي.

وفي الفترة اللاحقة من الشهر عاود سعر الجنيه الارتفاع بعد أن بلغ النمو الاقتصادي في بريطانيا 0.3% خلال الربع الثاني متأثراً بزيادة قيمة الناتج في قطاع الأفلام والسينما بنسبة 8%. ويبين الشكل (3) حركة سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و31 يوليو.

شكل (3): سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في يوليو 2017



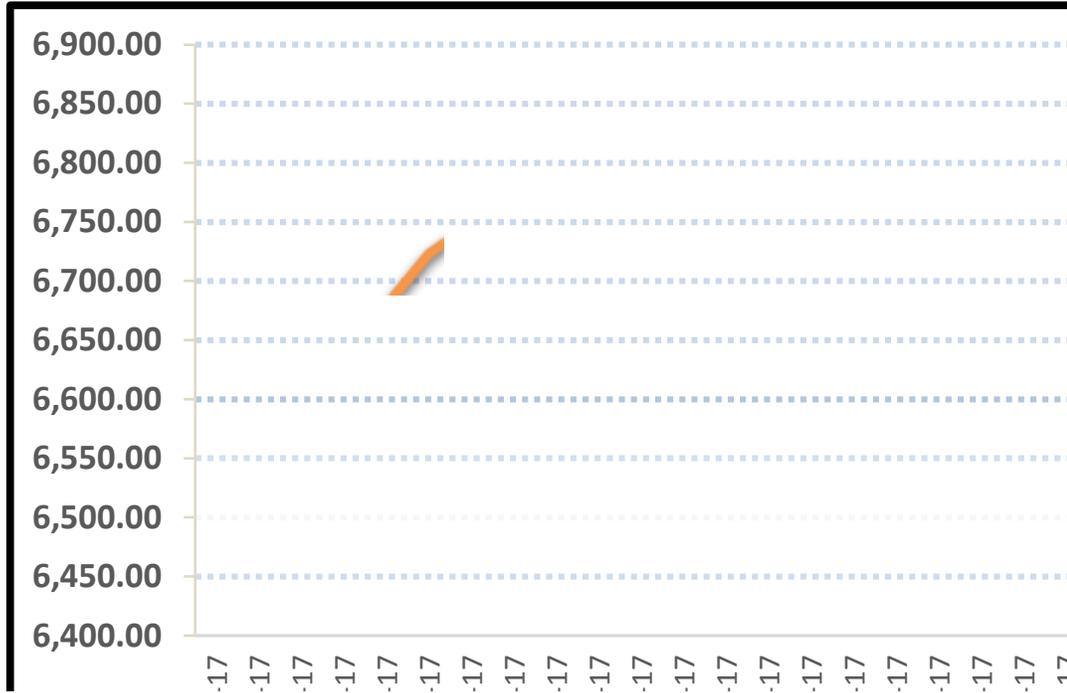
2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً خلال شهر يوليو بنسبة 3.6% حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 6,851.6 نقطة، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 3.6% ليصل إلى 413.3 نقطة، وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 3.1% ليصل إلى 943.2 نقطة.

وكانت مؤشرات البورصة الثلاثة قد تراجعت في أول أسبوع من شهر يوليو نتيجة لعمليات جني الأرباح والمضاربات على الأسهم التي ارتفعت خلال الأسبوع وتوجهت غالبية القيمة المتداولة الى أسهم قطاع البنوك بنسبة 32.2% وبقيمة 14.9 مليون دينار. بينما ارتفعت مؤشرات البورصة الثلاثة في ثاني أسبوع من شهر يوليو بسبب التركيز على أسهم المصارف بعد الإعلان عن أرباحها خلال الربع الثاني وعمليات جني أرباح على الأسهم التي تحسنت أسعارها في الأسبوع الماضي. وانخفض المؤشر السعري في حين ارتفع المؤشرين الوزني وكويت 15 خلال الأسبوع الثالث من شهر يوليو حيث ارتفعت القيمة المتداولة إلى المستوى الأعلى خلال هذا الأسبوع بسبب اعلان خمسة بنوك عن نمو ملموس في أرباحها خلال يوم واحد.

وارتفعت مؤشرات البورصة الثلاثة خلال الأسبوع الرابع من شهر يوليو متأثرة بعمليات شراء استهدفت الأسهم القيادية ووصل مستوى السيولة إلى الحد الأقصى خلال الشهر حيث بلغت القيمة المتداولة 25 مليون دينار. ويبين الشكل (4) إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة ما بين 1 يوليو و31 يوليو 2017.

شكل (4): إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية في يوليو 2017



3.1 التطورات النقدية والمصرفية

حققت معظم البنوك المحلية نمواً في حصيلتها أرباحها في النصف الأول من العام 2017، حيث حقق بنك بوبيان أرباحاً صافية قدرها 21.9 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 16% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. وحقق بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية 164.7 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 9.4% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، وحقق بيت التمويل أرباحاً صافية 81.6 مليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت 15.1% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة بينما حقق البنك التجاري أرباحاً صافية 1.9 مليون دينار بنسبة تراجع بلغت 83% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. من جهته أعلن بنك وربة عن تحقيق أرباح صافية 2.5 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 455% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. فيما حقق بنك الخليج أرباحاً صافية خلال الفترة ذاتها 22.7 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 10.2% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. بينما أعلن البنك الأهلي عن أرباح صافية بلغت 16.2 مليون دينار أي بنسبة زيادة قدرها 7.7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، وحقق بنك الكويت الدولي أرباحاً صافية بلغت 11 مليون دينار بنسبة تراجع 8.3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، وحقق البنك الأهلي المتحد أرباحاً صافية قيمتها 26.5 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 3.3% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، كما حقق بنك برقان أرباحاً صافية 38.8 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 24% مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة.

وأعلن البنك المركزي عن تراجع مديونية شركات الاستثمار التقليدية التابعة لرقابة بنك الكويت المركزي بحدود النصف البالغة 48 في المئة وذلك خلال الفترة من أبريل 2012 حتى أبريل 2017 لتصل إلى 3.56 مليارات دينار من مستواها البالغ 6.83 مليارات دينار في أبريل 2012. وعلى الرغم من خمول وضعف البيئة التشغيلية التي تعمل فيها تلك الشركات، إلا أن رقابة البنك المركزي عليها وزيادة وتيرة ترشيدها الانفاق ضاعفاً من قدرة تلك الشركات على تقليص مديونياتها. ووفقاً للبيانات الصادرة من بنك الكويت المركزي فقد تراجعت مطلوبات البنوك على الشركات الاستثمارية التقليدية إلى 709.4 مليوناً مقابل مديونية زادت على المليار دينار في أبريل 2017، كما تراجعت مديونية تلك الشركات من المؤسسات المالية غير المصرفية من مستواها البالغ 198

مليون دينار إلى مستوى 60 مليوناً في أبريل 2017 بتراجع قدره 70 بالمئة . وأوضح المركزي في بياناته أن شركات الاستثمار التقليدية التابعة لرقابة بنك الكويت المركزي تراجعت من 44 شركة إلى 33 شركة خلال تلك الفترة تقليص قدره 11 شركة. وجاءت مديونية الشركات الاستثمارية الخارجية الأعلى بين مكونات مطلوباتها، حيث زادت عن المليار دينار خلال الخمس سنوات البالغة 1216 مليون دينار في أبريل 2017 من مستواها 1692 مليوناً في أبريل 2012.

من جانب آخر طرح بنك الكويت المركزي في 12 يوليو 2017، سندات بقيمة 240 مليون دينار، لأجل 6 أشهر، بعائد بلغ 1.875% وهو أعلى بنحو 0.25% عن آخر إصدار بأجل 6 أشهر صدر في مطلع يونيو الماضي. وتمت تغطية الإصدار وفق البيانات المعلنة بواقع 3.7 مرة، وتعد تلك السندات الأعلى قيمة أيضاً منذ السندات التي تم إصدارها في 6 يونيو 2017.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إبقاء المركزي في منتصف يونيو الماضي على سعر الخصم دون تغيير عند 2.75%، إلا أن بعض البنوك الكويتية رفعت الفائدة على الودائع بالدينار بنسب متفاوتة تراوحت بين 0.125 و 0.25%، كما لجأ البنك المركزي إلى رفع الفائدة على بعض السندات التي يصدرها. وبلغ إجمالي حجم السندات "التورق مقابل" التي أصدرها المركزي منذ بداية العام نحو 3.02 مليار دينار، موزعةً على 13 إصداراً تتنوع آجالها بين 3 أشهر و6 أشهر. وطرح المركزي نحو 6 إصدارات لأجل 3 أشهر بإجمالي 1.25 مليار دينار، ومتوسط بلغ 208.3 مليون دينار للإصدار، بينما بلغ حجم السندات لأجل 6 أشهر منذ بداية العام نحو 7 إصدارات بقيمة 1.77 مليار دينار، ومتوسط بلغ 252.86 مليون دينار للسند.

وفي 19 يوليو أصدر البنك المركزي سندات حكومية إضافية بقيمة 100 مليون دينار لأجل عام. وبلغ سعر العائد نحو 2% خلال الطرح، ويستحق أجله في 18 يوليو 2018. وفي 26 يوليو أصدر بنك الكويت المركزي، سندات إضافية بقيمة 100 مليون دينار لأجل 5 أعوام. وطبقاً لبيانات المركزي، فإن الإصدار قم تم تغطيته بنحو 5.75 مرة، وبلغ العائد نحو 2.5% وهو أعلى عائد منذ طرحه سندات في 21 يونيو بقيمة 50 مليوناً لأجل 10 سنوات. وبلغ حجم إصدارات المركزي

للسندات طويلة الأجل التي يتراوح استحقاقها من سنة وحتى 10 سنوات نحو 2 مليار دينار منذ بداية 2017.

في تطور آخر تقدمت جمعية المحامين الكويتية في 20 يوليو بشكوى إلى بنك الكويت المركزي بشأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة الائتمانية، وتضمنت الشكوى رفض إحدى الجهات التمويلية رفض منح قروض استهلاكية لأصحاب الإعاقة، وأحال المركزي هذا الموضوع إلى اتحاد مصارف الكويت لإعداد تقرير شامل يشرح جوانب المسألة.

وارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة 0.5% في شهر مايو مقارنةً مع شهر أبريل حيث وصل إلى 36.57 مليار دينار، وارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.8% إلى نحو 32.29 مليار دينار، وانخفضت ودائع العملات الأجنبية بنسبة 8.1% إلى نحو 2.48 مليار خلال شهر مايو.

كما ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر مايو بنسبة 0.8% حيث وصلت إلى نحو 35.15 مليار دينار، وتراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال شهر مايو بنسبة 0.7%، وارتفعت القروض الشخصية بنسبة 0.6% في شهر مايو عن الشهر السابق لتصل إلى 14.58 مليار دينار. أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي والمتمثل بسندات الخزينة العامة في مايو فقد ارتفعت بنسبة 4.2% عن الشهر السابق ليصل إلى 3 مليون دينار، بينما انخفضت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 24.2% إلى نحو 0.72 مليار دينار، وأيضاً تراجع إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة 2.8% إلى نحو 9.33 مليار دينار، وكانت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد ارتفعت لأجل شهر واحد عند 1.6% لتصل إلى 1.26%، واستقرت لأجل ثلاثة أشهر عند مستوى 1.44%، وتراجعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ستة أشهر بنسبة 0.6% لتصل إلى 1.63% واستقرت لأجل 12 شهر عند مستوى 1.89%.

4.1 تطور معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى 112.3 في شهر يونيو 2017 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 2013 = 100 - يرجى ملاحظة تعديل سنة الأساس من 2007 إلى 2013) ، نظراً لارتفاع معدل التضخم في كل من مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.56%، ومجموعة السجائر والتبغ بنسبة 0.89%، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0.85%، ومجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنسبة 0.17%، الصحة بنسبة 0.39%، النقل بنسبة 0.59%، الترفيهية والثقافية بنسبة 1.2%، ومجموعة التعليم بنسبة 0.17%، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 0.17%، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.97%.

وفي المقابل انخفضت أسعار مجموعة خدمات المسكن بنسبة 0.51%، بينما استقر معدل التضخم في مجموعة الاتصالات على ما كان عليه في شهر مايو 2017. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد استقر في يونيو 2017 بنسبة 1.35%، ويوضح الجدول التالي تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس شهري وسنوي.

جدول (1) الأرقام القياسية لسعر المستهلك في دولة الكويت على أساس شهري وسنوي

نسبة التغير %		يونيو 2017	مايو 2017	يونيو 2016	الأوزان	الأقسام الرئيسية
السنوية	الشهرية					
1.35	0.09	112.3	112.2	110.8	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
0.75	0.56	107.4	106.8	106.6	167.06	الأغذية والمشروبات
1.79	0.89	113.9	112.9	111.9	3.33	السجائر والتبغ
2.19	0.85	107.4	106.5	105.1	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-2.26	-0.51	117.0	117.6	119.7	332.12	خدمات المسكن
3.14	0.17	114.9	114.7	111.4	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
-0.39	0.39	103.2	102.8	103.6	14.80	الصحة
15.85	0.59	118.4	117.7	102.2	75.42	النقل
-1.49	0.00	99.4	99.4	100.9	39.77	الاتصالات
3.17	1.20	100.8	99.6	97.7	38.45	الترفيه والثقافية
3.63	0.17	117.2	117.0	113.1	41.86	التعليم
2.58	0.17	119.4	119.2	116.4	34.15	المطاعم والفنادق
2.45	0.97	104.6	103.6	102.1	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
1.50	0.08	113.3	113.2	111.6	832.94	المجموع عدا الأغذية والمشروبات
3.37	0.41	110.0	109.5	106.4	667.88	المجموع باستثناء خدمات السكن
4.30	0.50	110.9	110.3	106.3	500.82	المجموع باستثناء الأغذية والسكن

5.1 التطورات النفطية

عادت أسعار الخام للتراجع في الأسبوع الأول من يوليو حيث أغلقت الجمعة 7 يوليو على انخفاض، مع عودة الانتاج الأمريكي الى الارتفاع بعد انخفاضه لأسبوع واحد فقط، بالإضافة أيضاً إلى ارتفاع عدد حفارات النفط الصخري الأمريكي للأسبوع الثالث والعشرين من أصل آخر 24 أسبوعاً. وأغلق نفط القياس العالمي برنت تسليم سبتمبر على انخفاض 1.40 دولارا للبرميل أي بنسبة 2.8% عند 46.71 دولارا للبرميل، وبلغت خسائره الأسبوعية 4.2%. بينما أنخفض النفط الخام الأمريكي القياسي – غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة تسليم أغسطس 1.29 دولاراً للبرميل أي بنسبة 2.9% عند 44.23 دولارا للبرميل وبخسائر أسبوعية بلغت 3.9%. وكانت أسعار النفط الخام قد سجلت في الأسبوع السابق أي الأسبوع الأخير من شهر يونيو الذي أنهى الجمعة 30 يونيو أول ارتفاع أسبوعي بعد خمسة أسابيع من التراجعات. إلا أن النفط سجل انخفاضاً على أساس نصف سنوي وربع سنوي وشهري.

كما شهد الأسبوع الأول من يوليو تراجع مخزونات الطاقة الأمريكية التجارية وفقاً لآخر تقرير رسمي، بنحو 6.3 مليون برميل وبما يتجاوز التوقعات بانخفاض 2.5 مليون برميل. ووصلت المخزونات التجارية إلى 502.9 مليون برميل وهي أعلى مما كانت عليه قبل عام مضى (493.7 مليون برميل). وسجل الإنتاج الأمريكي من الخام زيادة بنحو 88 ألف برميل يومياً ليصل إلى 9.34 مليون برميل يومياً، أي بارتفاع سنوي بلغ 10.8%. وارتفعت الصادرات الأمريكية بأكثر من 1 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من الامتثال القوي من جانب السعودية والكويت بسقف الإنتاج المقرر في اتفاق أوبك لتخفيض الإنتاج، إلا أن إنتاج أوبك قد ارتفع في شهر يونيو، لاسيما مع ارتفاع الإنتاج الليبي والنيجيري بمعدل قوي. وأعلن وزير الطاقة الروسي من مؤتمر للطاقة في إسطنبول أنه ستم دعوة كلا من ليبيا ونيجيريا الى اجتماع اللجنة الفنية لأوبك وشركائها المزمع في 24 يوليو لبحث مسألة الأسعار المترجعة.

وفي الأسبوع الثاني نجح موسم العطلات الصيفية وزيادة استخدام السيارات في الولايات المتحدة، الى جانب ارتفاع درجات الحرارة في الضغط على مخزونات النفط الخام ومشتقاته، كما شجع

ضعف سعر صرف الدولار الأمريكي في حفز الطلب، ما أدى الى تحسن أسعار الخام. فقد أغلقت العقود الآجلة تسليم سبتمبر لخام برنت القياسي العالمي عند 48.91 دولارا للبرميل بارتفاع أسبوعي نسبته 4.7% كما أغلقت العقود الآجلة تسليم أغسطس للنفط الأمريكي القياسي على ارتفاع أسبوعي بنسبة 5.2% عند 46.54 دولارا للبرميل.

وسجلت مخزونات النفط الخام انخفاضا بنحو 7.6 مليون برميل أي أكثر من التوقعات بانخفاض 2.485 مليون برميل وبلغ إجمالي مخزونات النفط الخام الأمريكي 495.5 مليون برميل مقارنة مع عام سابق 491.2 مليون برميل. من جانب آخر، خفضت روسيا إنتاجها 280 ألف برميل يوميا بنسبة امثال (93%) ، بيد أن روسيا ما زالت أكبر منتج للنفط في العالم عند 11.3 مليون برميل يوميا، بينما خفضت عمان والمكسيك إنتاجهما، بينما رفعت كازاخستان من إنتاجها (وكلها دول من خارج أوبك).

وجدير بالذكر أن نسبة امثال دول منظمة أوبك وفقاً لاتفاقية خفض الإنتاج انخفضت إلى (75%) من نسبة الامثال في مايو (95%). ومن المتوقع أن ينخفض الطلب على إنتاج أوبك العام القادم وفقاً لتوقعات أوبك إلى (32.2) مليون برميل يوميا، بانخفاض (60) ألف برميل يوميا عن العام الحالي.

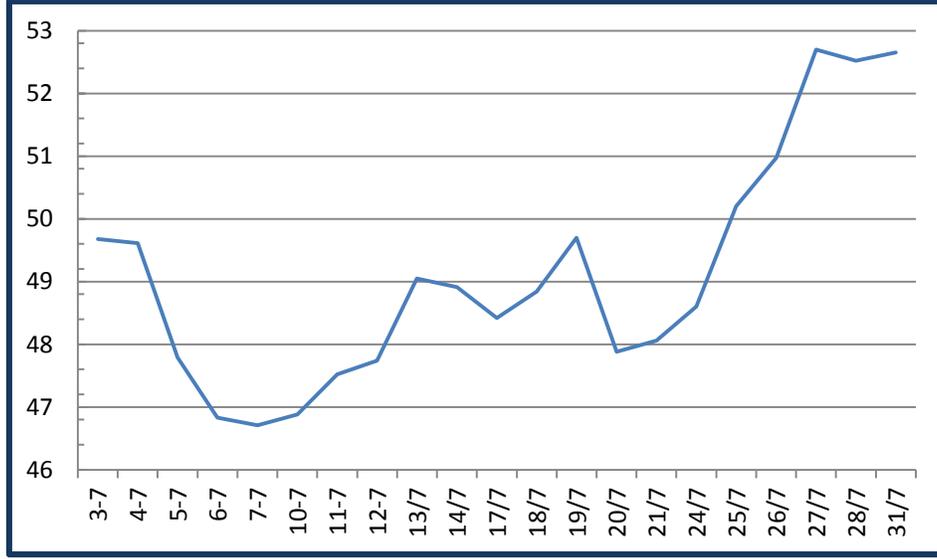
وفي الأسبوع الثالث استقطبت الموضوعات الأشد أهمية الي ركز عليها اجتماع اللجنة الفنية بمدينة بطرسبرج – روسيا اهتمام المشاركين وأبرز تلك الموضوعات كان ضعف امثال الدول المشاركة في اتفاق تخفيض الإنتاج من داخل أوبك وخارجها، والضغط على ليبيا ونيجيريا للانضمام للاتفاق بوضع سقف لإنتاجهما. وأغلق النفط الخام على انخفاض أسبوعي بعد تقرير نشرته رويترز أظهر أن إنتاج أوبك في يوليو سيزداد 145 ألف برميل يوميا عن إنتاج يونيو، مما يعني أن إنتاج دول أوبك سيتجاوز 33.0 مليون برميل يوميا من 32.6 مليون برميل يوميا في يونيو، وهذا أيضا يعني انخفاض نسبة امثال دول أوبك بسقف الإنتاج إلى 78%. أما مخزونات الطاقة الأمريكية فسجلت تراجعا بنحو 4.7 مليون برميل، وهو انخفاض أكبر من التوقعات، كما انخفضت مخزونات البنزين 4.4 مليون برميل، ومخزونات نواتج التقطير انخفضت 2.1 مليون برميل. وأغلق النفط

الخام الأمريكي غرب تكساس تسليم سبتمبر على انخفاض بنسبة 2.5% عند 45.77 دولاراً للبرميل، مع انخفاض أسبوعي بنسبة 1.0%. كما أغلق خام برنت القياسي تسليم سبتمبر أيضاً على انخفاض يوم الجمعة بنسبة 2.5% عند 48.06 دولاراً للبرميل أي بانخفاض أسبوعي 1.8%.

وكان اجتماع عدد من وزراء نفط دول منظمة أوبك ومن خارجها من الدول المشاركة في اتفاق تخفيض سقف الإنتاج الذي عُقد في بطرسبرج، بروسيا في 24 يوليو قد تمخض عن موافقة نيجيريا على الانضمام إلى الاتفاق، وكانت معفاة من سقف الإنتاج نظراً للاضطرابات الداخلية التي مرت بها لسنوات، مع وحددت حصتها عند 1.7 مليون برميل يومياً. كما تقرر استمرار إعفاء ليبيا من وضع سقف للإنتاج مع استبعاد تجاوزها لإنتاج 1 مليون برميل يومياً على المدى القصير. وكان الأبرز في اللقاء إعلان الوزير السعودي السيد خالد الفالح عن أن المملكة ستخفض الصادرات من النفط إلى 6.6 مليون برميل يومياً في أغسطس. وتفاعلت الأسواق مع نتائج اجتماع بطرسبرج بشكل إيجابي نسبياً حيث أغلق خام غرب تكساس تسليم سبتمبر 2017 على ارتفاع بنسبة 1.3% وخام برنت القياسي تسليم سبتمبر أغلق على ارتفاع بنسبة 0.9%.

وسجل سعر الخام ارتفاعاً أسبوعياً هو الأكبر هذا العام مع نهاية الأسبوع في 28- يوليو حيث ارتفع خام برنت القياسي تسليم سبتمبر 4.46 دولاراً للبرميل أي بنسبة ارتفاع 9.3% عند 52.52 دولاراً للبرميل. كما زاد الخام الأمريكي تسليم أغسطس 3.94 دولاراً للبرميل بنسبة 8.5% عند 49.71 دولاراً للبرميل. وتحقق ذلك في ظل استمرار تراجع مخزونات النفط الخام الأمريكي ومشتقاته للأسبوع الثالث على التوالي بكميات ضخمة تزامناً مع موسم العطلات الأمريكية. ووفقاً لتقرير وزارة الطاقة الأمريكية، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكي 7.2 مليون برميل ليصل إجمالي المخزونات الأمريكية إلى 490.5 مليون برميل. وبينما الإنتاج الأمريكي 0.2% إلى 9.41 مليون برميل يومياً، إلا أنه ارتفع سنوياً بنسبة 10.5%. ويبين الشكل (4) سعر الاغلاق لبرميل مزيج برنت في السوق الفورية للسلع خلال شهر يوليو 2017.

شكل (4): سعر برمیل الخام في السوق الفوري في يوليو 2017



وأظهر التقرير الشهري لمنظمة أوبك ارتفاع إنتاج المنظمة من النفط في يونيو المنصرم رغم جهود خفض الإمدادات بغية دعم الأسعار، وتتوقع المنظمة زيادة الإنتاج في 2018 من خارج المنظمة، وتراجع الطلب على نفوطها. وأظهر تقرير المنظمة ارتفاع إنتاج المنظمة في يونيو بمقدار 393.5 ألف برميل من النفط الخام يوميا على أساس شهري ليصل إلى 32.61 مليون برميل يوميا. وزاد الإنتاج الشهر الماضي عن المستوى المسموح به للمنظمة في إطار اتفاق فيينا النفطي والبالغ 32.2 مليون برميل يوميا، ويعود ذلك إلى تعافي الإمدادات في كل من ليبيا ونيجيريا المعفيتين من اتفاق خفض الإنتاج نتيجة تضررها من الصراعات.

وتتوافق الزيادة مع توقعات المنظمة بإنخفاض الطلب على نفطها بنحو 60 ألف برميل يوميا في 2018. كما توقعت أوبك في تقريرها ارتفاع إنتاج النفط من خارج المنظمة 1.14 مليون برميل يوميا في 2018 بقيادة الولايات المتحدة مقارنة مع زيادة 800 ألف برميل يوميا في 2017. وقالت المنظمة إن الطلب العالمي على نفط المنظمة سينخفض في العام المقبل، في الوقت الذي يضخ فيه منتجو النفط الصخري الأمريكي ومنافسون آخرون المزيد من الخام بما يشير إلى أن سوق النفط ستشهد فائضا في 2018 على الرغم من اتفاق خفض الإنتاج الذي تفوذه أوبك.

وحدد التقرير دول المنظمة التي رفعت انتاجها في يونيو وهي السعودية والعراق وانجولا وليبيا ونيجيريا. حيث رفعت السعودية انتاجها 51.3 الف برميل يوميا الي 9.95 مليون برميل يوميا. علي الرغم من اعلان المملكة أن انتاجها ارتفع الي 10.07 مليون برميل يوميا بزيادة 190 الف برميل يوميا ورفعت نيجيريا انتاجها 96 الف برميل يوميا الي 1.74 مليون برميل يوميا. ورفعت ليبيا انتاجها 127 الف برميل يوميا عند 852 الف برميل يوميا. ورفعت العراق انتاجها 60.6 الف برميل يوميا عند 4.5 مليون برميل يوميا مع نسبة امتثال بسقف التخفيض لا تتجاوز (28%) فقط. وكانت فنزويلا هي الدولة الوحيدة التي انخفض انتاجها.

6.1 التقارير النفطية لأوبك ووكالة الطاقة

توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل اعلى بشكل طفيف عما كان متوقعا هذا العام بسبب زيادة الاستهلاك في الهند والولايات المتحدة وألمانيا. ورفعت الوكالة توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في 2017 الي 1.4 مليون برميل يوميا بسبب الارقام القوية المفاجئة في الطلب في الربع الثاني من العام. وأضاف التقرير أنه بعد نمو "ضعيف" في الطلب في الربع الأول "شهدنا تسارعا دراماتيكيًا" في الربع الثاني نتيجة عدة زيادات متوقعة على الطلب في الهند والولايات المتحدة وألمانيا. وتتوقع الوكالة ان يصل إجمالي الطلب على النفط 98 مليون برميل يوميا هذا العام، كما سيرتفع بنفس الوتيرة مرة اخرى العام المقبل ليصل الي 99.4 مليون برميل يوميا العام المقبل.

ودعت الوكالة الى التريث في انتظار أثر تخفيض الإنتاج، وقالت في تقريرها ان " المستثمرين في صناعة النفط يمرون بمرحلة من ضعف الثقة رغم ارتفاع الاسعار الي مستويات لم نشهدها منذ مطلع نوفمبر الماضي". وتوقعت الوكالة أن تشهد استثمارات النفط الصخري تحسنا ملحوظا هذا العام بنسبة 53% وأشارت الي أن أكبر زيادة في خطط الإنفاق في 2017، من حيث النسبة المئوية، توجد في الولايات المتحدة، ولاسيما في الأصول الصخرية التي استفادت من انخفاض أسعار التعادل نتيجة الجمع بين تحسين التكاليف ومكاسب فعالة.

ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع الكبير في أنشطة الولايات المتحدة إلى زيادة الاستثمارات العالمية في عملية التنقيب والإنتاج الاستكشافية بنسبة 6% العام الجاري، بعد تراجع بنحو 44% في الفترة من 2014 - 2016، بحسب الوكالة. وقالت وكالة الطاقة الدولية، إن صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة تعمل بديناميكية عالية، وبيئة تنافسية، وعبر قطاع خدمات متطور، وهي تميل إلى التكيف مع ظروف السوق بسرعة عالية. وعن تكاليف القطاع أوضح التقرير أنه يواجه بعض التضخم في التكاليف، والذي قد يتسارع في النصف الثاني من 2017، إذا بقيت أسعار النفط عند المستويات الحالية (حوالي 50 دولاراً للبرميل أو أكثر). وتوقع أن يزيد متوسط تكاليف أنشطة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة بنسبة 16% خلال العام الجاري.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

يهتم هذا القسم بعرض ملخص لأهم ما ورد في آخر تقرير متابعة للربع الثاني للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية لعام 2017 بالمقارنة مع الربع الأول، من ناحية، والتطور للنصف الأول من عام 2017. ويتضمن هذا التقرير آخر سلوكيات الإيرادات النفطية وغير النفطية، والمصروفات، والفائض/العجز، بالإضافة إلى مصادر التمويل. ثم يتطرق هذا القسم إلى أهم ما ورد في تقرير مناخ الاستثمار الخاص بدولة الكويت والذي يصدره سنوياً القسم الاقتصادي بالسفارة الأمريكية، والذي يوضح بيئة الاستثمار الأجنبي في الدولة، وأهم القوانين، والتشريعات، وتطورات شروط العمل، وغيرها.

1.2 التقرير الربعي الثاني لعام 2017 لميزانية المملكة العربية السعودية

سبق أن عرضنا نتائج التقرير الربعي الأول، سابقاً، ويعرض هنا التقرير الربعي الثاني الصادر حديثاً. ويتناول التقرير المحتويات في سبعة أقسام بدءاً من المقدمة، وانتهاءً بالدين العام. ويهدف هذا النوع من التقارير إلى عرض المزيد من الشفافية لواقع الإيرادات والنفقات، على أساس ربعي، وكذلك أوضاع الفائض/العجز. وأن الأرقام معروضة على الأساس "النقدي"، ومبوبة حسب دليل إحصاءات المالية العامة للحكومة لعام 2014 (GFSM14).

ويستهل التقرير عرضاً ملخصاً للأوضاع الإجمالية لمكونات الميزانية للسنوات 2016 المقدّرة، والفعلية، و2017 المقدّرة. من حيث الإيرادات مصنّفة إلى: نفطية، وغير نفطية، وإجمالي الإيرادات، والنفقات، والفائض (العجز)، كما هو موضح بالجدول (1) أدناه.

جدول (1): الميزانية العامة للسنوات 2016 مقدّرة، وفعلية، و2017 مقدّرة
(مليون ريال)

البيان	ميزانية السنة المالية المقدّرة (2016)	ميزانية السنة المالية الفعلية (2016)	ميزانية السنة المالية (2017)
الإيرادات النفطية 	333,800	333,699	480,000
الإيرادات غير النفطية 	180,000	185,749	212,000
إجمالي الإيرادات 	513,800	519,448	692,000
المصروفات 	840,000	830,513	890,000
الفائض (العجز) 	(326,200)	(311,065)	(198,000)

وكما يظهر بأن هناك اتجاهاً لتناقض العجز بين أرقام 2016 المقدّرة والفعلية من (326,200) مليون ريال إلى (311,065) مليون ريال، وأن العجز المقدّر لعام 2017 هو (198,000) مليون ريال. وأن معدل نمو الانخفاض في العجز عام 2016 بين المقدّر والفعلي هو حوالي (4.6%). أما فيما يخص الأداء الفعلي للربع الثاني لعام 2017 لميزانية 2017 فيظهر عجزاً بقيمة (46517) مليون ريال نتيجة إيراد بقيمة (163.906) مليون ريال، وإنفاق بقيمة (210.423) مليون ريال. ويعادل هذا العجز حوالي (28.8%) من الإيرادات، وحوالي (22.1%). وعند ملاحظة أداء الميزانية خلال النصف الأول من عام 2017 (الربع الأول والثاني)، يلاحظ أن العجز خلال النصف الأول وصل إلى (72.728) مليون ريال. أي أن أغلب العجز تحقق في الربع الأول (46.517 مليون ريال) والمتبقي (26.181 مليون ريال)، تحقق في الربع الثاني. الأمر الذي يعكس ضخامة الإنفاق في الربع الأول أو/و ضعف الإيراد.

1.1.2 هيكل الإيرادات

بلغت الإيرادات الفعلية للإيرادات خلال النصف الأول من عام 2017 حوالي (307,982) مليون ريال منها (212,993) مليون ريال إيراد نفطي (69.1%)، والمتبقي إيرادات غير نفطية (94,989) مليون ريال (30.9%). ويلاحظ، أولاً، بأن كافة الإيرادات النفطية تتحقق كقيمة أكبر في الربع الثاني، ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات الغير نفطية (ضعف المحقق في الربع الأول: 62,916 مليون مقابل 32,073 مليون في الربع الأول). ويبدو أن هذا الأمر يعكس تطورات أسعار النفط، وانعكاساتها على الحصيلة الضريبية غير النفطية. كما يلاحظ، ثانياً، بأن هناك اتجاهًا لانخفاض الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات بين الربع الأول، والثاني من عام 2017 (من 39% إلى 31%). ويلاحظ ثالثاً، بارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الأخرى (التي يشير التقرير إلى أنها تتكون أساساً من العوائد المحققة من مؤسسة النقد السعودي، وصندوق الاستثمارات العامة)، والتي تمثل حوالي (51%) من إجمالي الإيرادات غير النفطية في الربع الأول، و(53%)، في الربع الثاني. ثم تأتي بعد ذلك الأهمية النسبية للضرائب الأخرى (الزكاة)، والضرائب على السلع والخدمات، ثم الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (أنظر الجدول 2 أدناه) الخاص بتوزيع الإيرادات النفطية وغير النفطية للربع الثاني عام 2017.

جدول (2): توزيع الإيرادات النفطية وغير النفطية في الربع الثاني لعام 2017
(مليون ريال)

الإيرادات	الربع الثاني 2016	الربع الثاني 2017	نسبة التقرير عن الربع الثاني مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق %
الإيرادات النفطية	78,949	100,990	28
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (منها ضريبة دخل الشركات والمنشآت الأجنبية)	5,556	7,201	30
الضرائب على السلع والخدمات (منها رسوم المنتجات النفطية وضريبة المنتجات الصارة)	8,008	8,084	1
ضرائب على التجارة والمعاملات ارسوم جمركية	8,804	4,941	(44)
ضرائب أخرى (منها الزكاة)	11,731	10,596	(10)
الإيرادات الأخرى (منها العوائد المحققة من مؤسسة النقد وصندوق الاستثمارات العامة)	41,872	32,094	(23)
إجمالي الإيرادات غير النفطية	75,971	62,916	(17)
الإجمالي	154,920	163,906	6

2.1.2 هيكل المصروفات

شهدت المصروفات الفعلية خلال الربع الأول والثاني من عام 2017 اتجاهًا نحو الارتفاع (من 170,287 إلى 210,423 مليون ريال من الربع الأول إلى الثاني، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 23.5%). ويلاحظ في هذا المجال، أولاً، بأن تعويضات العاملين تشكّل حوالي 48.8% للربع الثاني من إجمالي المصروفات، يقابلها 55.2% في الربع الأول. وأن نمو الارتفاع في هذا البند ارتفع بـ 9.2% بين الربعين الأول والثاني. ويلاحظ، ثانياً، أن الأهمية الثانية في المصروفات هي على الأصول غير المالية (رأسمالية)، والتي تشكّل في الربع الثاني حوالي (15.8%)، وأنها ارتفعت من الربع الأول إلى الثاني بمعدل (14.3%). وأن نفقات التمويل، ثالثاً، (الفوائد) ارتفعت بشكل ملحوظ من (1,258) مليون ريال في الربع الأول إلى (3,011) في الربع الثاني، أي بمعدل نمو بلغ (139.3%). ويلاحظ، أيضاً، رابعاً، بأن أكبر أهمية نسبية للمصروفات الفعلية للربعين الأول والثاني هي تعويضات العاملين، يليها مصروفات الإعانات، ثم مصروفات أخرى للربع الأول ونفقات تمويل للربع الثاني، ثم المنح.

وتشير الإحصاءات المنشورة إلى تفاوت المنصرف فعلياً إلى المعتمد في النصف الأول لعام 2017 وأن أعلى نسبة صرف فعلي كانت في الإدارة العامة، والتعليم، والصحة (48%)، تليها خدمات البلدية (46%)، ثم الإنفاق العسكري، والأمن والمناطق الإدارية، ثم البنود العامة، والموارد الاقتصادية (32%)، ثم التجهيزات الأساسية والنقل (24%). ويوضح الجدول (3) هذه التفاصيل.

جدول (3): اعتماد المصروفات والإنفاق الفعلي للنصف الأول من عام 2017
(مليون ريال)

اسم القطاع	الميزانية المعتمدة	النسبة من إجمالي الميزانية المعتمدة %	المصرف للنصف الأول	نسبة المصرف من إجمالي المعتمد %
الإدارة العامة	26,716	3.0	12,849	48
العسكري	190,854	21.4	84,243	44
الأمن والمناطق الإدارية	96,687	10.9	42,695	44
الخدمات البلدية	47,942	5.4	21,865	46
التعليم	200,329	22.5	96,073	48
الصحة والتنمية الاجتماعية	120,420	13.5	58,085	48
الموارد الاقتصادية	47,261	5.3	14,939	32
التجهيزات الأساسية والنقل	52,164	5.9	12,354	24
البنود العامة	107,627	12.1	37,607	35
المجموع	890,000	100	380,710	43

3.1.2 العجز والتمويل والدين العام

يوضح الجدول (4) أدناه مبالغ العجز ومصادر تمويلها. حيث اتجه العجز المالي من (26,211) في الربع الأول من عام 2017 إلى (46,517) مليون ريال في الربع الثاني من نفس العام، وبإجمالي بلغ (72,728) مليون ريال. وتفاوتت مصادر التمويل من الحساب الجاري لعام 2016 في الربع الأول من عام 2017، لتنتقل إلى حساب الإحتياطي، والقروض الخارجية في الربع الثاني من عام 2017.

جدول (4): العجز ومصادر التمويل خلال النصف الأول من عام 2017
(مليون ريال)

البيان	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2017	النصف الأول 2017
عجز الفترة	(72,728)	(46,517)	(26,211)
التمويل			
من حساب جاري 2016	32,000	-	32,000
من حساب الاحتياطات	15,000	15,000	-
من القروض الداخلية	-	-	-
من القروض الخارجية	33,750	33,750	-
إجمالي التمويل	80,750	48,750	32,000

أما فيما يخص الدين العام خلال النصف الأول من عام 2017 فقد شارك الدين الداخلي، والخارجي في تمويل عجز الميزانية، وبمجموع (316,580) مليون ريال أول الفترة. وكما يلاحظ من الجدول (5) فإن رصيد الديون أول الفترة شارك فيه الدين الداخلي بـ (213,455) مليون ريال (67.4%)، والمتبقي للدين الخارجي (103,125) مليون ريال (32.6%). وأن رصيد الدين العام آخر النصف الأول من عام 2017 بلغ (341,387) مليون ريال (204,512) مليون ريال لصالح الدين العام الداخلي، (59.9%)، والمتبقي للدين الخارجي (136,875) مليون ريال، (40.1%). وأن هناك (443) مليون ريال سددت من أصل القرض، و(8,500) مليون ريال تم إطفائها من السندات الحكومية. ويوضح الجدول (5) تفاصيل هذه الديون.

جدول (5): الدين العام للنصف الأول من عام 2017
(مليون ريال)

الدين الخارجي	الدين الداخلي	البيان	الدين
316,580		الرصيد أول الفترة	
103,125	213,455	الإصدارات أو الاقتراض	
33,750	0	سداد أصل الدين	
0	(443)	إطفاء سندات حكومية	
0	(8,500)		
136,875	204,512	الرصيد آخر الفترة	
341,387			

2.2 تقرير مناخ الاستثمار بدولة الكويت 2017

صدر في 29 يونيو 2017 عن القسم الاقتصادي بالسفارة الأمريكية بدولة الكويت، تقرير "مناخ الاستثمار" في دولة الكويت. والذي يهتم أساساً بتقييم أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة، وكل ما يرتبط بهذا الاستثمار من شروط.

ويشير التقرير إلى استمرار دولة الكويت بالعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال "هيئة تشجيع الاستثمار المباشر"، والقانون المنظم لعمل هذا الاستثمار: رقم 116 لعام 2016. وتستهدف الدولة من وراء هذا التشجيع تحقيق عدة أهداف، منها: تنويع مصادر الدخل، وتشجيع القطاع الخاص من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، وتدريب العمالة الكويتية، والنقل التكنولوجي، وتشجيع الصادرات، واستخدام المنتجات الوسيطة الكويتية. علماً بأن الهيئة تستعيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار في القطاعات الأمنية العامة، والاستخراج النفطي والغاز الطبيعي، وتصنيع منتجات فحم الكوك، وتصنيع الأسمدة ومركبات النيتروجين، والغاز المصنّع، وتوزيع الوقود الغازي من خلال الأنابيب، والعقارات (ماعدًا مشروعات التطوير العقاري الخاصة)، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات الاجتماعية الإلزامية، وتأجير العمالة بما فيها المحلية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 75 لعام 2015.

ويؤكد التقرير على أن الحكومة تعمل مع البنك الدولي بهدف تحسين مختلف النواحي الخاصة بتأسيس الأعمال وتشغيلها. وقامت وزارة التجارة في سبتمبر 2016 بافتتاح "مركز الكويت للأعمال"، بهدف تسهيل الحصول على ترخيص تجاري خلال (3 - 5) أيام عمل. إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من تعاون مختلف الجهات ذات العلاقة مع مهمة المركز.

3.2 دولة الإمارات العربية المتحدة: قضايا مختارة

صدر عن صندوق النقد الدولي التقرير الدوري عن دولة الإمارات العربية المتحدة في يوليو 2017. ويلخص التقرير الأوضاع الاقتصادية للدولة بالقول بأن الأداء الاقتصادي كان خافت خلال عام 2016. ورافق هذا الأداء انخفاضاً في أسعار النفط، وتباطؤ في الإنتاج النفطي، وتأجيل لتنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية، وانخفاض في التجارة الدولية. الأمر الذي ساهم في خفض معدل النمو بالدولة من (3.8%) عام 2015 إلى (3.0%) عام 2016. كما انخفض معدل التضخم ليصل إلى (1.8%) لعام 2016 بعد أن كان (4.1%) العام السابق، وبالشكل الذي يعكس تباطؤ الطلب المحلي، وانخفاض الإيجارات. ورغم جهود ضبط المالية العامة واصل عجز الموازنة اتساعه ليرتفع من (3.4%) عام 2015 إلى (4.3%) عام 2016 من الناتج المحلي الإجمالي. مع بقاء الجهاز المصرفي في وضع جيد من حيث السيولة ورأس المال. مع توقع أن يتحسن الوضع الاقتصادي مستقبلاً، بشكل تدريجي، في ظل التحسن النسبي لأسعار النفط، وكذلك مؤشرات الاقتصاد الدولي، وتخفيف الضوابط المالية. وعليه، يتوقع وصول معدل النمو غير النفطي عام 2017 إلى (3.3%) بعد أن كان (2.7%) عام 2016، وبالشكل الذي يعكس دول الاستثمار المحلي، وتحسن التجارة الدولية. مع عدم توقع وجود آثار سلبية لضريبة القيمة المضافة المرتقب تنفيذها عام 2018، على النمو.

وفي ظل هذه المعطيات الاقتصادية السائدة، المشار إليها أعلاه، يناقش التقرير عدداً من مقترحات السياسة الاقتصادية، والمرتبطة بالنمو، والانضباط المالي، وتقوية الوضع الخارجي والمرونة المالية، وتحسين الكفاءة والتنويع، وتطوير قواعد البيانات الإحصائية. ينتهي التقرير بتقييم بعثة الصندوق.

وعند مناقشة مقترحات السياسة الاقتصادية الأولى والخاصة بالنمو المتسق مع الضبط المالي يلاحظ التقرير بأنه في ظل السياسات الجارية، فقد تم التنبؤ بوصول الموازنة العام لحالة التوازن في عام 2020. وأن الفجوة بين العجز الأولي غير النفطي الحالي، وذلك العجز المتسق مع فرضية الدخل الدائم (تلك الفرضية التي تشير بأن استخدام عوائد النفط حالياً لا يضر بحقوق أو حصة الأجيال القادمة) سيتم التخلص منه عام 2028. وأن الموازنة ستتوازن خلال الفترة 2018 – 2022، كما يتطلب دستور الدولة. ويتوقع أن تعاني إمارة دبي من عجز (حسب التوقعات) والذي يعكس الحاجة للإنفاق الاستثماري المرتبط بـ "اكسبو 2020 EXPO"، مع خطة أوظيفي في الاستمرار بجهود الضبط المالي.

وخلافاً لمعيار عدد العاملين تعتمد الدولة في تحديدها للنشاط الصغير والمتوسط، عام 1997، على رأس المال: الصغير لغاية (150) ألف دينار (حوالي 492 ألف دولار)، وأقل من (500) ألف دينار كنشاط متوسط (حوالي 1.64 مليون دينار) (بسعر صرف مستخدم عند إعداد التقرير 1 دينار = 3.28 دولار). إلا أنه بإنشاء الصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2013، وفق القانون رقم 98، فقد تم الاعتماد على معيارين هما عدد العاملين ورأس المال معاً. حيث أن المشروع الصغير والمتوسط يجب أن لا يستخدم أكبر من (50) عام ولا يتطلب أقل من (500) ألف دينار. مع أهمية أن يكون المالك كويتياً. وأعلن الصندوق عام 2016 تمويل (115) نشاط بقيمة إيرادات (11.81) مليون دينار (حوالي 38.7 مليون دولار)، وبتيجاد وظائف عددها (280) وظيفة.

ورغم بعض الصعوبات إلا أن الشركات الأمريكية فازت بعقود مربحة، وتعمل بنجاح في البلد، مثل شركة "فلور Fluor" العاملة في "مشروع تكرير الزور" برأس مال (16) مليار دولار. بالإضافة إلى مشروعات خاصة بتوليد الكهرباء، وتسهيلات تحلية المياه. كما فازت شركة داو الأمريكية في العديد من المشروعات المشتركة. بالإضافة إلى فوز شركة "هيل العالمية" بعقد قيمته (13) دولار للإشراف على بناء عدد (2) من المستشفيات. كما منحت شركة البترول عقد بقيمة (36) مليون دولار، لمدة خمس سنوات، لشركة "جي. بي".

وعند تطرق التقرير عن الاستثمار المباشر للخارج فإن الحكومة لا تشجع، ولا تقيد هذا النوع من الاستثمار، حسب رأي التقرير، حيث تساهم الحكومة في هذا الاستثمار المباشر بالخارج من خلال الهيئة العامة للاستثمار. وفي هذا المجال وقّعت الكويت العديد من اتفاقيات استثمارية ثنائية مع (77) بلد (منها 51 في طور العمل). كما وقّعت الكويت مع الولايات المتحدة، عام 2004 اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ، وآخر اتفاقية موقعة كانت عام 2008. كما وقّعت الولايات المتحدة عام 2012 مع بلدان مجلس التعاون الخليجي اتفاق إطاري تجاري استثماري، وقام مجلس الأمة الكويتي بتعديله عام 2014. كما وقّعت الكويت والولايات المتحدة اتفاقية لضمان الاستثمار في إبريل 1989، والتي بدأ العمل بها في أكتوبر 1989.

وعند تناول التقرير للنظام التشريعي يقترح على نظم الشفافية والإطار التنظيمي. ويشير هنا بأن رغم أن الكويت تشجع السوق التنافسي، إلا أنها لم تطور نظاماً فعالاً لمحاربة الاحتكار (حسب رأي التقرير). إلا أن ذلك لا يعني بأن المستثمرين الأمريكيين قد عانوا التمييز.

وبعد التطرق إلى عدد من الوقائع التشريعية القانونية السائدة بالدولة، ينتقل التقرير إلى قوانين المنافسة ومحاربة التكتلات، ويعتقد التقرير، من وجهة نظره، بأن الدولة لا تملك آليات شاملة ومتكاملة لحماية المنافسة، مع إشارته لقانون رقم (10) لعام 2007 الخاص بهذه الحماية. والذي تم تفعيله عام 2012 عند إنشاء مكتب حماية المنافسة الذي يهدف إلى حماية حرية التجارة، ومنع الاحتكار، والتفتيش على الشركات، ومحاربة الممارسات المحاربة للمنافسة. ولغاية عام 2017 فإن هذا القانون لم يعمل، حسب ما ورد في التقرير، وأن هناك تعاوناً مع البنك الدولي لتعديل القانون وإعادة صياغة دور مكتب حماية المنافسة.

ومن ضمن التطورات في الجانب التشريعي والقانوني، أيضاً، موافقة مجلس الأمة على القانون رقم (49) لعام 2016 الخاص بالمناقصات العامة، حيث يجب على كافة المناقصات الممولة حكومياً في مجال مشروعات البنية الأساسية (ماعداء العسكرية والأمنية)، وتقوم قيمتها (75) مليون دينار، أن تعرض على لجنة المناقصات، بما في ذلك المشروعات الأجنبية (بشرط ترسية لا يقل عن

30% من المدخلات المستخدمة ذات مصدر محلي، و(30%) من الأعمال تخصص لمقاولين محليين من الباطن).

كما أن الدولة في الفترات الحديثة لم تقم بتأميم أو مصادرة تخص استثمار أجنبي مباشر، وكضمان لذلك وقر قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ضمانات ضد مثل هذه النوعية من الممارسات، ما عدا تلك المرتبطة بالصالح العام، والقوانين السارية. وفي هذه الحالة يتم التعويض الملائم. كما أن الكويت عضواً في المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية.

وفيما يتعلق بالسياسة الصناعية فإن قانون الاستثمار الأجنبي يستثني المكاسب الربحية (15% من أرباح الشركات الأجنبية) لمدة عشرة سنوات، بالإضافة إلى الاستثناء من الرسوم الجمركية، ورسوم الأراضي، والسماح باستخدام عمالة وافدة. كما أن ملكية مواطني مجلس التعاون لكامل رأس المال يعفيهم من دفع ضرائب الشركات. مع عمل الحكومة حالياً للإعداد ولتطبيق ضريبة القيمة المضافة بعد الانتهاء من المتطلبات اللازمة.

كما قامت الحكومة بتحويل إدارة المنطقة الحرّة إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والتي قامت بدورها بإنشاء منطقة حرّة في العبدلي، وأخرى في النويصيب، بالإضافة إلى الشويخ. وذلك أملاً في حلّ العديد من المشاكل المترابطة. ومن المتطلبات التي تتطلبها الحكومة لعمل النشاط الاستثماري الأجنبي المباشر بالدولة، على سبيل المثال، تشغيل العمالة الكويتية، والتي تختلف من نشاط آخر (البنوك 66%، والاتصالات 62%، والاستثمار والتمويل 40%، والبتروكيماويات والتكرير 30%، وأقل نسبة في الزراعة والتصنيع 3%).

ويتمّ التقرير التطور الحاصل في مجال حقوق الملكية الذي يحرص المستثمرون الأمريكيون، وغيرهم، على مثل هذا التطوير. مثل تعزيز التعاون بين الإدارة العامة للجمارك والجهات المناظرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك نشاط وزارة الإعلام في محاربة الإقراض المدمجة والأفلام والوثائق غير الأصلية. بالإضافة إلى صدور قانون العلامة التجارية لدول مجلس

التعاون عام 2015، وحقوق الطبع عام 2016، وأصبحت الكويت عضواً في معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع عام 2016.

أما في مجال القطاع المالي فيشير التقرير إلى ترحيب الحكومة بالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر (الاستثمار بالمحفظة). خاصة بعد خصخصة البورصة المتكونة من (178) شركة وما تقوم عليه من حرية تدفق الموارد المالية لسوق رأس المال. كما أن الجهات الحكومية تنفذ تعليمات الفقرة الرابعة من صندوق النقد الدولي ولا تقوم بتقييد المدفوعات والتحويلات لخدمة المعاملات الدولية. ورغم عدم تطور سوق الدين (إلا أن الدولة قامت حديثاً بإنشاء إدارة للدين بوزارة المالية "معدّ التقرير"). كما أن هيئة سوق رأس المال قد أصدرت عام 2015 تنظيمات لإدارة المحافظ، إلا أنها لم تشمل الاستثمارات الأجنبية. إلا أنه يسمح للمستثمرين الأجانب من الانتماء المحلي.

وبعد تطرق التقرير إلى عدد من الموضوعات المعروفة والمتداولة مثل سعر الصرف، والصندوق السيادي، وتحويلات العاملين، يتطرق التقرير إلى المشروعات العامة، وسياسة الخصخصة. ويحدد عدد المشروعات العامة، خارج القطاع النفطي، بأنها مشروعات محدودة. وتتمتع المشروعات العامة من الاستثناءات الضريبية، والنسبة التمييزية (10%) لشراء المنتجات المنتجة محلياً.

أما فيما يرتبط بسياسة الخصخصة، فقد مرّ مجلس الأمة، خلال الثمان سنوات الماضية، العديد من قوانين الخصخصة. على أن تباع حصة (40%) من رأس مال أي شركة للمواطنين من خلال الطرح العام، و(20%) للحكومة، و(5%) توزع للعاملين بالمشروع العام، على أن تباع الحصة المتبقية (35%) بمزاد للمستثمرين الكويتيين. على أن يتمتع العاملين الكويتيين بالشركة العامة بالحفاظ على مواقع عملهم بالشركة تعبر الخصخصة لمدة خمسة سنوات، وبنفس الراتب والمزايا. كما قامت الكويت بخصخصة سوق أوراقها المالية عام 2016، وتعتبر هذه السوق رابع أكبر سوق في منطقة الخليج العربي (بقيمة أسهم 28 مليار دينار أو 92 مليار دولار) في فبراير 2017.

ويعتبر قطاع الاتصالات أكبر قطاع، بعد القطاع النفطي، كمصدر للإيرادات. ويعمل في هذا القطاع ثلاث شركات خاصة، مع حصة استثمارية أجنبية في شركتين. ووافق مجلس الأمة في إبريل 2014 على تشريع بإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تحرير سوق الاتصالات في مجال صناعات الانترنت وأسواق الاتصالات بعيدة المدى، والخطوط الثابتة.

وبعد عرض البيئة الأمنية والسياسية، وتطورات محاربة الفساد، انتقل التقرير إلى سياسات العمل وممارساته. ويشير هناك إلى تقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية حول السكان الأجانب (2.24) مليون أو حوالي (51%) من السكان، وبمجموع (4.4) مليون من السكان، وحوالي (84%) من قوة العمل. مع تركّز العمالة الكويتية في المناصب الإدارية والقيادية في القطاعين الخاص والعام، مع معدل للبطالة بين الكويتيين في حدود (3.3%)، مع اتجاه لارتفاع هذا المعدل بسبب تنامي دخول الباحثين عن العمل في السوق. مع صعوبة استيعابهم في القطاع الخاص لندرة المتطلبات المطلوبة، وتشبّع الحكومة بالعمالة (يعمل حوالي 79% من المواطنين في القطاع العام).

وأخيراً يعرض التقرير عرضاً إحصائياً عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وغير المباشر (المحفظة).

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

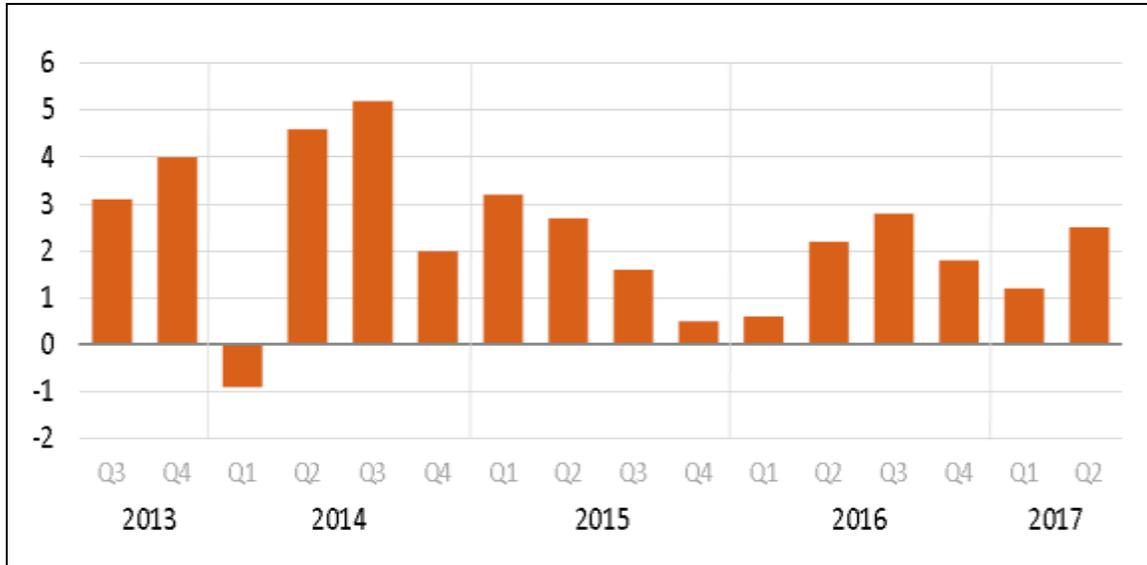
يتطرق هذا القسم لآخر تطورات الناتج المحلي الإجمالي المعدّل موسمياً (حسب التقدير المتقدم، هناك ثلاث تقديرات تخص كل ربع من السنة)، وأهم مكونات الناتج المؤثرة على معدل نمو. كذلك يوضح سلوك معدل التضخم، ومكوناته حسب السلع والخدمات، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل البطالة حسب البلدان، وفترة التعطل، وفئات المتعطلين.

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

صدر عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي في 28 يوليو 2017 تقديرات الدخل والناتج القومي للولايات المتحدة للربع الثاني لعام 2017 (التقديرات المتقدمة). وتشمل تحديثاً سيتم إعادة النظر به لاحقاً في أغسطس 2017. ويعكس التسارع في الناتج المحلي الإجمالي المحلي الحقيقي في الربع الثاني انخفاضاً متواضعاً في استثمار المخزون الخاص، وتسارع في الاستهلاك الخاص، مع ارتفاع في الإنفاق الحكومي الفيدرالي. مع اتجاه الاستثمار الثابت السكني نحو الانخفاض، وكذلك انخفاضاً في الصادرات، والاستثمارات الثابتة غير السكنية. أما الرقم القياسي لمشتريات الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بـ (0.8%) في الربع الثاني مقارنة بارتفاع بلغ (2.6%) في الربع الأول (النسبة المعدلة). ويوضح الشكل (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: التغير النسبي عن الربع السابق.

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: التغير النسبي عن الربع السابق

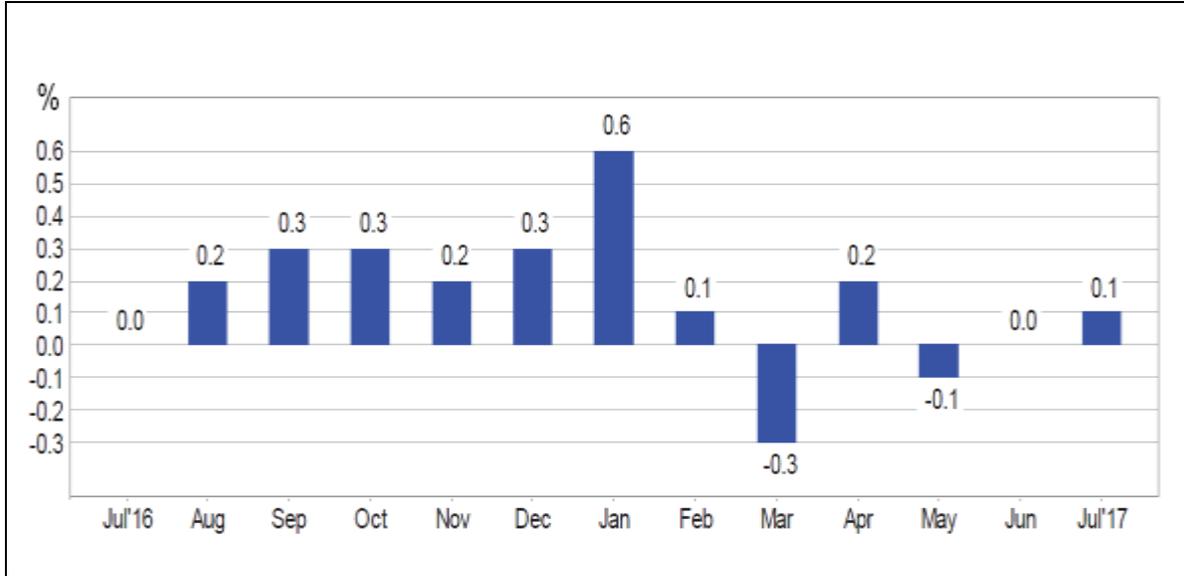


2.1.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم عند المستهلكين الحضريين بـ (0.1%) في يوليو 2017، بارتفاع خلال السنة الماضية المنتهية في يوليو هذا العام بلغ (1.7%)، مع ارتفاع الأرقام القياسية لكل من السكن، والرعاية الصحية، والأغذية، مع انخفاض أسعار الطاقة بشكل طفيف خلال شهر يوليو، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، وانخفاض الكهرباء، واستقرار الكازولين. وارتفاع أسعار الأغذية بحوالي (0.2%). أما الرقم القياسي لسعر المستهلك لجميع ماعدا الأغذية والطاقة فقد ارتفع بـ (0.1%)، ولمدة أربعة أشهر متصلة. أما جميع السلع فقد ارتفعت بـ (1.7%) خلال السنة الماضية المنتهية في يوليو 2017. ويوضح الشكل (2) تطور الرقم القياسي لسعر المستهلك لكافة المستهلكين الحضريين المعدل موسمياً.

شكل (2): التغير النسبي الشهري المعدل موسمياً للمناطق الحضرية،

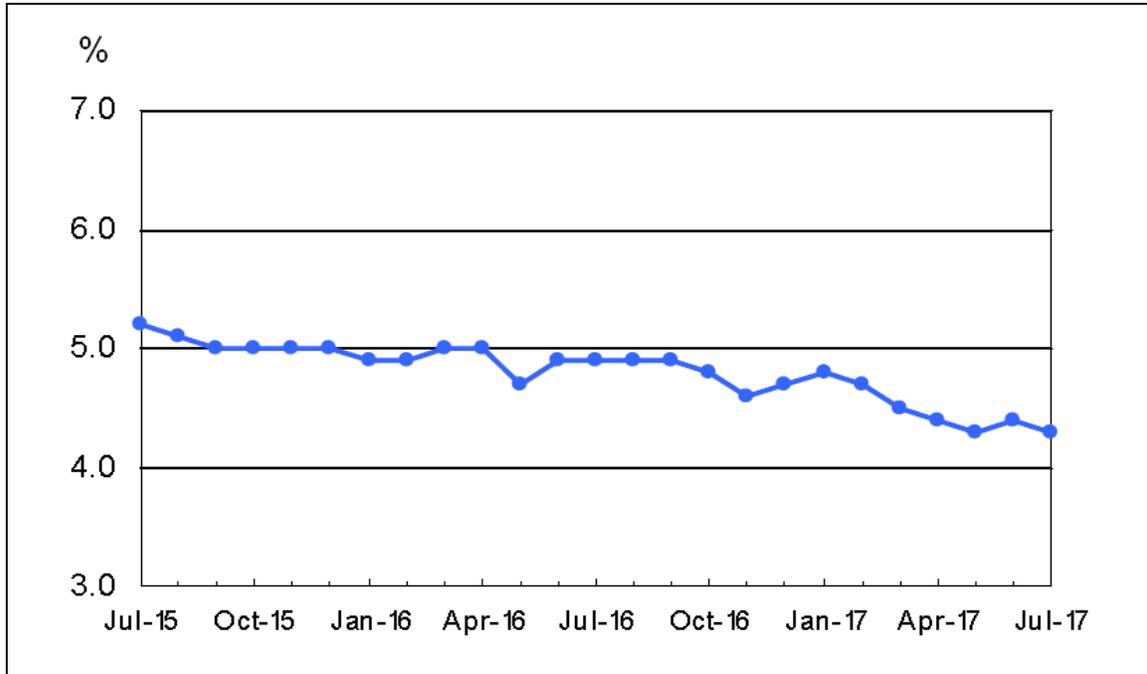
للفترة يوليو 2016 – يوليو 2017



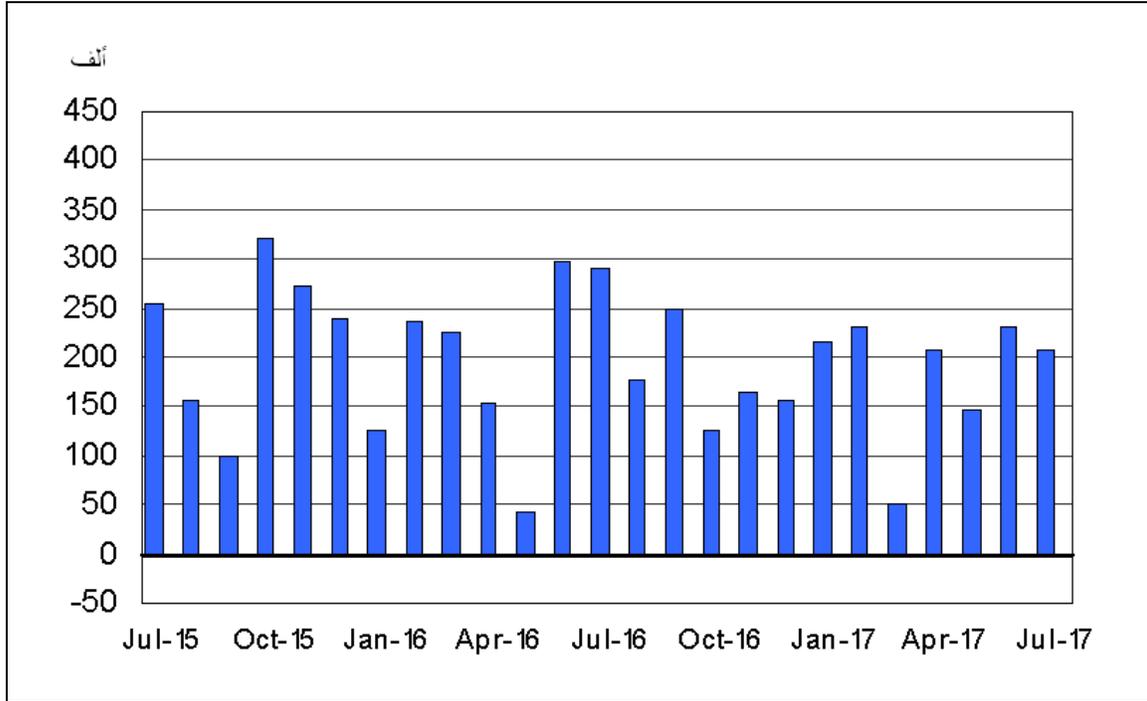
3.1.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاطلين الحضريين بحوالي (209) ألف في يوليو 2017، مع وصول معدل البطالة إلى حوالي (4.3%)، حسب احصاءات مكتب العمل الأمريكي الصادرة في 4 أغسطس 2017. مع تركّز ارتفاع العمالة في خدمات الأغذية، ومحلات المشروبات، وخدمات الأعمال، والرعاية الصحية. ويوضح الشكل (3) معدل البطالة المعدل موسمياً خلال الفترة يوليو 2016 – يوليو 2017. في حين يوضح الشكل (4) تطور عدد العاملين غير الحضريين حسب التغير الشهري المعدل موسمياً، وخلال الفترة يوليو 2015 يوليو 2017. وشهد كل من معدل البطالة خلال شهر يوليو (4.3%)، وكذلك عدد العاطلين (حوالي 70 مليون) تغير طفيف مقارنة بشهر يونيو.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً (يوليو 2015 – يوليو 2017)



شكل (4): التغير الشهري في عدد العاملين الحضريين والمعدّل موسمياً
(يوليو 2015 – يوليو 2017)



وشهدت أهم الفئات معدلات نمو بطالة بدرجات متفاوتة هي: الرجال البالغين (4.0%)، والنساء البالغات (4.0%)، والمراهقين (13.2%)، والبيض (3.8%)، والسود (7.4%)، والآسيويين (3.8%)، واللاتينيين (5.1%). أما فيما يخص تركّز التشغيل حسب القطاع فقد تركّز في الخدمات الزراعية وأماكن المشروبات، حيث ارتفعت العمالة بها خلال شهر يوليو بحوالي (53 ألف)، وفي الرعاية الصحية (39 ألف)، مع استقرار العمالة في قطاع التعدين، وشهدت بقية القطاعات اختلافات بسيطة جداً.

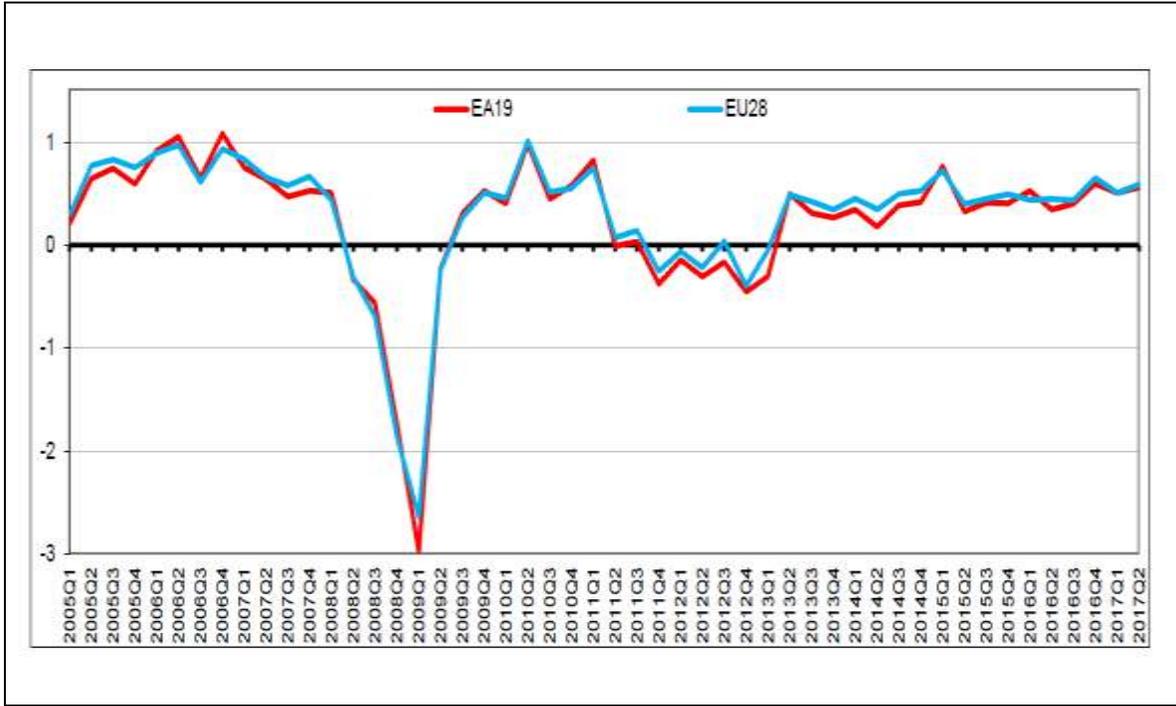
وبقدر تعلق الأمر بفترة التعطّل أو البطالة فقد بلغ عدد المتعطّلين من (5 – 14 أسابيع) حوالي (2.2) مليون، وأقل من (5) أسابيع حوالي (2.1) مليون، و(27 أسبوع فأكثر) حوالي (2.0) مليون، وأخيراً (15 – 26 أسبوع) حوالي (1.1) مليون.

2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً لآخر إحصاء صادر من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في الأول من أغسطس 2017، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، في المنطقة الأوروبية (EA19) بحوالي (0.6%)، وفي الاتحاد الأوروبي (EU28) بنفس المعدل (0.6%) أيضاً، خلال الربع الثاني من عام 2018 مقارنة بالربع الأول. علماً بأن مقارنة المعدل الخاص بمنطقة اليورو في الربع الأول، وكذلك الاتحاد الأوروبي، كانت (0.5%) لكلاهما. وبالمقارنة مع المعدلات المناظرة للعام الماضي وصل معدل النمو في حالة منطقة اليورو، والمعدل موسمياً، إلى (2.0%) في منطقة اليورو، و(2.2%) في منطقة الاتحاد الأوروبي. ويوضح الشكل (5) معدلات النمو في كلا المنطقتين مقارنة بالربع الأول لعام 2017.

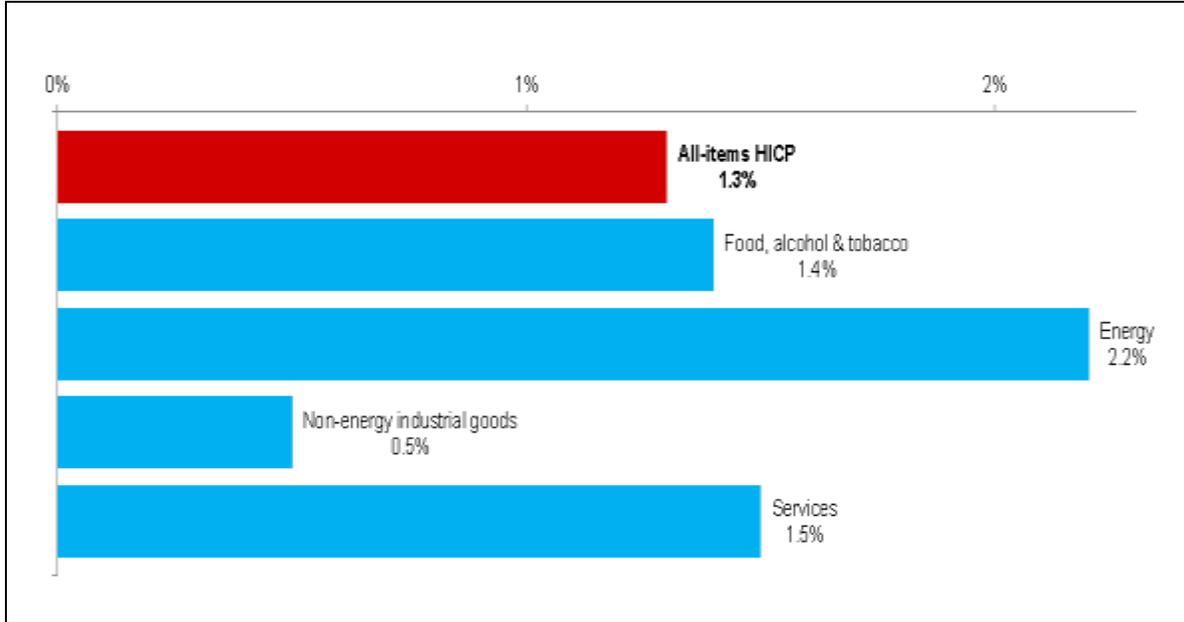
شكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني لعام 2017 مقارنة بالربع الأول، في منطقة الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو، للفترة من الربع الأول 2005 – الربع الثاني 2017



2.2.3 معدل التضخم

وفقاً للإحصاءات الصادرة في 31 يوليو 2017 عن معدل التضخم، من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، يتضح أن معدل التضخم قد وصل إلى حوالي (1.3%) في يوليو 2017، والذي يعتبر مستقراً مقارنة بشهر يونيو من نفس العام. ويعتبر الرقم الخاص بالطاقة أكبر رقم مسؤول عن ارتفاع المعدل العام (2.2% مقارنة بـ 1.9% لشهر يونيو)، ثم الخدمات (1.5% لشهر يوليو مقارنة بـ 1.6% لشهر يونيو)، ثم المشروبات الروحية والأغذية (1.4% لكلا الشهرين)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.5% و 0.4%، تبعاً). ويوضح الشكل (6) معدل التضخم لمنطقة اليورو خلال شهر يوليو 2017.

شكل (6): معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو لشهر يوليو 2017 (%)



3.2.3 معدل البطالة

أظهرت نتائج نفس المكتب الإحصائي الأوروبي بأن معدل البطالة المعدل موسمياً لمنطقة اليورو هو (9.1%)، ولمنطقة اليورو (7.7%) خلال شهر يونيو. وأن هذا المعدل الخاص بمنطقة اليورو قد انخفض من (9.2%) السائد في شهر مايو 2017، ومن (10.1%) شهر يونيو 2016. أما

فيما يخص منطقة الاتحاد الأوروبي فقد وصل إلى (7.7%) في يونيو عام 2017، والذي يعتبر مستقراً مقارنة مع شهر مايو 2017، ومنخفض عن شهر يونيو 2016 البالغ (8.6%).

ويقدر المكتب الإحصائي الأوروبي عدد العاطلين عن العمل في منطقة الاتحاد الأوروبي (EU28) بـ (18.725) مليون عاطل، منهم (14.718) مليون في منطقة اليورو وذلك في شهر يونيو 2017. الأمر الذي يشير إلى انخفاض أعداد العاطلين بـ (183) ألف في الاتحاد الأوروبي، و(148) ألف في منطقة اليورو.

وشهدت الدول التالية أقل معدل بطالة في يوليو 2017، وهي: جمهورية الجيك (2.9%)، وألمانيا (3.8%)، ومالطا (4.1%). أما أعلى معدل بطالة فقد شهدته اليونان (21.7%) (إبريل 2017)، وأسبانيا (17.1%). ويوضح الشكل (7) تطور معدلات البطالة المعدلة موسمياً لشهر يونيو 2017.

شكل (7): تطور معدل البطالة المعدل موسمياً لشهر يونيو 2017

